قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
27-28 أكتوبر 2024، جنيف

تمديد استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2020 – 2025) إلى عام 2030

وثيقة معلومات أساسية

سبتمبر 2024

AR
CD/24/9
الأصل: بالإنكليزية
للاطلاع

وثيقة من إعداد اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتعاون مع منبر قيادات إعادة الروابط العائلية والفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية (35 جمعية وطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر)

Public

وثيقة معلومات أساسية

تمديد استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2020 - 2025) إلى عام 2030

عرض موجز

اعتُمدت استراتيجية إعادة الروابط العائلية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2020 – 2025) (استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025) خلال مجلس المندوبين لعام 2019، وحددت مهمة واضحة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة):

> "كلما تعرض الناس للخطر أو ذهبوا في عداد المفقودين، أو تفرقت السبل بينهم وبين أحبائهم أو انقطعت الأخبار عنهم نتيجة للنزاع المسلح أو الكوارث وحالات الطوارئ الأخرى أو في سياق الهجرة، فإن الحركة تستجيب بكفاءة وفعالية لهذه الاحتياجات عن طريق حشد مواردها والسلطات للحيلولة دون تشتت شمل العائلات وفقدان الأشخاص، والحفاظ على الروابط العائلية وإعادة لم شمل العائلات والكشف عن مصير المفقودين ومكانهم، ودعم العائلات التي تركوها وراءهم."

ومع اقتراب نهاية استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025، من المسلم به أن الاستراتيجية الحالية لا تزال صالحة من حيث أهدافها ومضمونها. غير أن تنفيذ الاستراتيجية شهد تباطؤاً وتأخيراً، ومرد ذلك في الأساس إلى آثار جائحة كوفيد-19 خلال السنتين بين 2020 و2022، واختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) في عام 2022، الذي أثر على خدمات إعادة الروابط العائلية التي تضطلع بها شبكة الروابط العائلية التابعة للحركة.

ولقد تولى الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية ومنبر قيادات إعادة الروابط العائلية إجراء المشاورات الرئيسية بشأن تمديد الاستراتيجية الحالية، التي خلصت إلى تأييد واضح لتمديد استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025 إلى عام 2030.

ويقدم إطار الرصد والتقييم الذي وُضع لغرض تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025 أساساً متيناً يتيح للحركة مواصلة رصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة لها.

وتختتم وثيقة المعلومات الأساسية هذه بتوصية لأعضاء مجلس المندوبين لعام 2024 باعتماد القرار المقترح بتمديد استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025 إلى عام 2030، بما يمهد الطريق لمواصلة تنفيذها ودعم ذلك.

1) مقدمة

إن مئات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء العالم مفقودون أو منفصلون عن عائلاتهم نتيجة للنزاعات المسلحة والكوارث وحالات الطوارئ الأخرى، بما في ذلك في سياق الهجرة. ويمثل هذا الوضع مأساة إنسانية عالمية واسعة النطاق، ولا تعبّر الأرقام عن الحجم الحقيقي لهذه المسألة ولا عن معاناة كل أسرة.

وتغطي إعادة الروابط العائلية مجموعة واسعة من الخدمات التي تقدمها شبكة الروابط العائلية التابعة للحركة، بما فيها منع انفصال العائلات، والحفاظ على الاتصال بين أفرادها وإعادته حال انقطاعه، والبحث عن المفقودين وتقديم إجابات للعائلات عن مصير أحبائها وأماكن وجودهم، ودعم العائلات ولمّ شملها.

وتتمتع الحركة بمكانة فريدة تجعلها الأقدر على تقديم هذه الخدمة الإنسانية، بفضل أكثر من مائة عام من التجربة والخبرات في هذا المجال. وتتجلى قيمة الشبكة العالمية للحركة، التي تعبر الحدود والقارات وتتجذر في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، من خلال تقديم هذه الخدمة الإنسانية الأساسية، بعناصرها المتداخلة.

ورغم أننا نعيش اليوم في عالم أصبحت فيها إمكانيات التواصل أكبر من أي وقت مضى، مع نمو متزايد وكبير في الوصول إلى خدمات الانترنت وشبكات الهاتف الجوال واستخدام شبكات التواصل الاجتماعي عبر الانترنت، فلا يزال عدد المفقودين المسجَّلين لدى شبكة الروابط العائلية التابعة للحركة يزداد. [1]وتبقى خدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها الحركة مهمة وحيوية في الكثير من السياقات.

واعتمدت الحركة في مجلس المندوبين لعام 2019 استراتيجيتها الثانية لإعادة الروابط العائلية للسنوات من 2020 إلى 2025 في القرار 6 المعنون "إعادة الروابط العائلية: الاستراتيجية الخاصة بالحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2020-2025)".

وقد وضع الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية[2] إطار رصد وتقييم لتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية خلال عام 2020، شكّل منذ ذلك الحين أساساً جيداً ومتيناً تستخدمه الحركة لرصد التقدم المحرز في تحقيق أهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة لها. ويشمل إطار الرصد والتقييم كذلك خطط عمل إقليمية أُعدت بهدف مواءمة الأولويات الإقليمية لتنفيذ الاستراتيجية تبعاً للسياق.

ومع اقتراب نهاية استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025، من المسلم به أن الاستراتيجية الحالية لا تزال صالحة من حيث أهدافها ومضمونها. غير أن تنفيذ الاستراتيجية شهد تباطؤاً وتأخيراً بسبب آثار جائحة كوفيد-19 خلال السنتين بين 2020 و2022، واختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية في عام 2022، الذي أثر بشكل مباشر على خدمات إعادة الروابط العائلية التي تضطلع بها شبكة الروابط العائلية. ولذا ثمة حاجة إلى مزيد من الوقت لبلورة وتحقيق النتائج المنشودة للاستراتيجية إلى ما بعد عام 2025.

[1] يواصل عدد الحالات الجديدة التي تسجلها شبكة الروابط العائلية منذ عام 2019 الارتفاع بوتيرة سنوية. وبلغ عدد المفقودين الذين سجلتهم شبكة الروابط العائلية حتى عام 2022 أكثر من 195000 مفقود حول العالم.

[2] تترأس الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية الذي يضم 35 جمعية وطنية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) واللجنة الدولية.

علاوة على ذلك، ثمة اعتراف بأهمية أوجه التآزر بين تفعيل استراتيجية إعادة الروابط العائلية الممتدة والاعتماد المرتقب لأول استراتيجية للهجرة خاصة بالحركة لفترة 2025-2030، وكذلك الحاجة إلى ضمان التوافق والتكامل مع أحكام القرار المقترح المرتقب بشأن الحماية في الحركة، ولا سيما ما يتعلق بوضع إطار ونطاق للحماية داخل الحركة بشكل عام، وكما هو معلوم فإعادة الروابط العائلية جزء من أنشطة الحماية.

2) معلومات أساسية

اعتمد القرار 6 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2019 الاستراتيجية الثانية للحركة لإعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025، التي طرحت رؤية محكمة ومهمة راسخة في مجال إعادة الروابط العائلية داخل الحركة.

ويوجد بالفعل إطار عالمي لدعم تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية ممثل في الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية الروابط العائلية ومنبر قيادات إعادة الروابط العائلية. وفي عام 2020، أُعيد تشكيل الفريقين لقيادة عملية التنفيذ للفترة 2020-2023. ويتألف الفريقان من ممثلين ينتمون إلى امتداد جغرافي من الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الجمعيات الوطنية)، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي)، واللجنة الدولية. ولقد عقد الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية 14 اجتماعاً خلال الفترة بين يونيو 2020 وديسمبر 2023، في حين عقد منبر قيادات إعادة الروابط العائلية 11 اجتماعاً خلال الفترة بين يونيو 2020 وسبتمبر 2023.

وفي عام 2022، بدأت المشاورات بشأن تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية لما بعد عام 2025 على المستوى التقني، وأخذت هذه المشاورات في الحسبان القيود التي تواجه تنفيذ الاستراتيجية الناجمة عن تأثير جائحة كوفيد-19 وحادثة اختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية على شبكة الروابط العائلية. ونظم الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية في فبراير 2023 جلسة للنظر في حالة تنفيذ الاستراتيجية، واسترشدت تلك الجلسة بنتائج استبيان الرصد والتقييم في ضوء المؤشرات العالمية التي وُضعت لرصد تنفيذ الاستراتيجية. ورغم التقدم الذي أُحرز في تنفيذ الاستراتيجية، فهناك اعتراف بحدوث تباطؤ وتأخير في التنفيذ - كما كان متوقعاً في البداية - بسبب عوامل خارجية؛ مثل آثار جائحة كوفيد-19 وحادثة اختراق بيانات الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين التابعة للجنة الدولية التي وقعت في عام 2022، وأن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لتحقيق تطلعات الاستراتيجية.

ورأى الفريق المعني بتنفيذ الاستراتيجية أن رؤية استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025 وأهدافها الاستراتيجية وعواملها الداعمة والنتائج المتوقعة منها لا تزال صالحة ومناسبة ويتعين الاحتفاظ بها. وخلص الفريق إلى أن الاستغلال الأمثل للموارد يقتضي البناء على العمل الذي أُنجز بالفعل، ومواصلة العمل نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة الحالية، مع الاعتراف بأنه كان هناك تعمد لوضع أهداف وعوامل داعمة ذات طابع طموح واستشرافي، وأن مدة عشرة أعوام تمثل إطاراً زمنياً أكثر واقعية للتنفيذ.

وأخذ الفريق المعني بتنفيذ الاستراتيجية في اعتباره كذلك حقيقة تغيّر تواريخ انعقاد مجلس المندوبين من 2023 إلى 2024، ومن 2025 إلى 2026. وإن عدم معالجة مسألة استراتيجية إعادة الروابط العائلية في مجلس المندوبين لعام 2024 سيؤدي إلى عدم صلاحية استراتيجية الحركة لما بعد عام 2025.

في مارس عام 2023، أيد منبر قيادات إعادة الروابط العائلية التوصية التي قدمها الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية باقتراح تمديد الاستراتيجية الحالية إلى عام 2030.

3) التحليل/التقدم المحرز

أ) إطار الرصد والتقييم لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025

في عام 2020، وضع الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، بقيادة فريق عمل مخصص للرصد والتقييم، إطاراً شاملاً للرصد والتقييم لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025. ويكمن الغرض الرئيسي من هذا الإطار في رصد التقدّم المحرز نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة لها. ويجري ذلك عن طريق جمع بيانات من شبكة الروابط العائلية من خلال استبيان للرصد والتقييم، الأمر الذي يهيئ إنشاء أساس متين للإبلاغ المستمر عن النتائج المحقّقة وقيمة شبكة الروابط العائلية العالمية وأدائها. كما يساعد إطار الرصد والتقييم في تعزيز مساءلة الحركة، لا سيما أمام المتضررين، ويرعى ثقافة تعلم مستمر.

بالإضافة إلى هذا، أُعدت خطط عمل إقليمية لتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، تقدم أولويات محددة للمناطق. وتشكل هذه الخطط إلى جانب استبيان الرصد والتقييم والبيانات الإحصائية العالمية لإعادة الروابط العائلية أساساً متيناً لرصد التقدم المحرز على نحو مستمر. ويمكن مواءمتها حتى عام 2030 لتتماشى مع أولويات التنفيذ.

وضع إطار الرصد والتقييم لاستراتيجية إعادة الروابط العائلية

يوضح بيان للنتائج لكل من الأهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة في استراتيجية إعادة الروابط العائلية ما تهدف الاستراتيجية إلى تحقيقه. وحُدد لكل نتيجة من النتائج مؤشرٌ عالمي. ويبلغ عدد المؤشرات العالمية أحد عشر، وهي تتيح إجراء تحليل شامل للتقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية، على النحو الموضح في الجدول أدناه.

كما أُدمجت في إطار الرصد والتقييم أداةُ تقييم ذاتي؛ وهي سجل أداء أنشطة إعادة الروابط العائلية، الغرض منها قياس قدرات كل مكون من مكونات شبكة الروابط العائلية في مجال إعادة الروابط العائلية. وهذه الأداة جزء من عمليات التقييم والتطوير المتخصصة المتاحة للجمعيات الوطنية.[3] ويقع على عاتق شبكة الروابط العائلية واجب حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية، وللمساعدة في الوفاء بهذا الالتزام، أعد الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية مؤشرات رصد رئيسية (ضمن إطار الرصد والتقييم) لدعم الامتثال لمتطلبات حماية البيانات التي تنص عليها مدونة قواعد السلوك.

ولأول مرة، شرعت شبكة الروابط العائلية في جمع بيانات إحصائية عالمية بشأن إعادة الروابط العائلية وتصنيفها. وهذه العملية جزء من إطار الرصد والتقييم، وتشمل تحديد وجمع بيانات إحصائية عالمية موحدة عن إعادة الروابط العائلية.

[3] الاتحاد الدولي، عمليات تقييم وتطوير الجمعيات الوطنية:إرشادات للجمعيات الوطنية، 2021.

نتائج ومؤشرات
استراتيجية إعادة الروابط العائلية 2020-2025

جمع البيانات من استبيان الرصد والتقييم بشأن استراتيجية إعادة الروابط العائلية

وتتولى الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين جمع بيانات الرصد العالمي عن طريق استبيان تقييم ذاتي تجريه الجمعيات الوطنية وبعثات اللجنة الدولية الإقليمية/بعثاتها/مكاتب بعثاتها. ويُشرع في إجراء الاستبيان في بداية كل عام، ويجمع الاستبيان البيانات المتعلقة بالعام السابق. وثمة آلية مختلفة للاتحاد الدولي يجري حالياً وضع الصيغة النهائية لها إلى جانب آليتي الرصد والإبلاغ القياسيتين، وتبرز هذه التقارير الدعم التقني الذي يقدمه على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي الاتحادُ الدولي للجمعيات الوطنية التي تنفذ أنشطة في مجال إعادة الروابط العائلية، للتأكد من أن هذه الأنشطة آمنة وتشمل الجميع.

ودائماً ما تأتي نسبة المشاركة في استبيان الرصد والتقييم مرتفعة، فلم تقل النسبة أبداً عن 80%، وبلغت ذروتها في عام 2023 محققة نسبة 93%، عندما شارك في الاستبيان 175 جمعية وطنية و101 بعثة/مكتب بعثة للجنة الدولية.

وأُجري أول استبيان للرصد والتقييم بشأن إعادة الروابط العائلية بين فبراير ومارس 2021، وجمع البيانات المتعلقة بعام 2020. وشكلت البيانات المتعلقة بعام 2020 خط الأساس، وسيمكّن ذلك أعضاء شبكة إعادة الروابط العائلية من تحديد الأهداف والأولويات، ومقارنة البيانات من سنة إلى أخرى من أجل معرفة التغييرات التي تطرأ بشكل عام. وجمعت البيانات كما كان متوقعاً في 2022 و2023، وسيطلَق الاستبيان القادم في مارس عام 2024، والذي يجمع بيانات عن العام 2023.

بالإضافة إلى هذا، أُجري أول استبيان للبيانات الإحصائية العالمية بشأن إعادة الروابط العائلية في عام 2020. ومنذ ذلك الحين، تجمّع البيانات الورادة من الجمعيات الوطنية ومن اللجنة الدولية وتُدمج. وسيشهد العام 2024 جمع وتصنيف البيانات الإحصائية العالمية بشأن إعادة الروابط العائلية المتعلقة بالعام 2023.

وقد جرى تشارُك نتائج استبيان الرصد والتقييم واستبيان البيانات الإحصائية العالمية بشأن إعادة الروابط العائلية للأعوام 2020 و2021 و2022 مع قادة مكونات الحركة كافة، وكذلك مباشرة مع أقسام خدمات إعادة الروابط العائلية/البحث عن المفقودين بالجمعيات الوطنية ومسؤولي برامج حماية الروابط العائلية في بعثات اللجنة الدولية. ويحصل كل عضو في شبكة الروابط العائلية كل عام على سجل أداء أنشطته في مجال إعادة الروابط العائلية، لرصد التقدم المحرز سنوياً وتخطيط جهود تعزيز القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية بالاستناد إلى ستة أبعاد، هي: تبني القضية، والهياكل، والكفاءات، والعلاقات، والموارد، والأدوات.

ب) تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية: تحديث بشأن التقدم المحرز

عندما شرعت الحركة في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025، شرعت كذلك في رصد التقدم الذي تحرزه، يدعمها في ذلك إطار الرصد والتقييم. ومع أن ثمة تقدم أُحرز في تنفيذ الاستراتيجية، فهناك إقرار بأن مزيداً من الجهود ضرورية لتعزيز قدرة شبكة الروابط العائلية على مساعدة الناس الذين لا يعرفون أخباراً عن أحبائهم أو الذين انفصلوا عنهم.

تحليل موجز لنتائج استبيان الرصد والتقييم بشأن تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية

تُظهر أحدث نتائج استبيان الرصد والتقييم (الذي يغطي عام 2022) أن 81 في المائة من شبكة الروابط العائلية تقدم خدمات إعادة الروابط العائلية، منها 4 في المائة تقدم هذه الخدمات في حالات الطوارئ فقط، و6 في المائة تضطلع فقط بأنشطة تعزيز القدرات في مجال إعادة الروابط العائلية. وظلت هذه النسب مستقرة منذ عام 2020.

الهدف الاستراتيجي الأول: الحيلولة دون تشتت العائلات واختفاء الأفراد، والحفاظ على الروابط العائلية

يقدّم 33 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية بشكل منهجي مجموعة من أنشطة الوقاية في إطار تقديمها خدمات إعادة الروابط العائلية. وظلت هذه النسبة مستقرة ومتسقة مع بيانات خط الأساس.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز إمكانيات الحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية وتوفرها

اتخذ 44 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية تدابير ملموسة من أجل تحسين إمكانية الحصول على خدمات إعادة الروابط العائلية وتوفرها في سياقها. وظلت هذه النسبة مستقرة في الأعوام التي تغطيها التقارير الأخيرة، وهي تُظهر تراجعاً طفيفاً عن بيانات خط الأساس.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تقديم إجابات للعائلات

وُضعت - ضمن إطار الرصد والتقييم - معايير[4] عالمية لجودة أنشطة البحث عن المفقودين لشبكة الروابط العائلية. يطبق 27 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية هذه المعايير بشكل منهجي في جانب تقديم إجابات للعائلات. وتشكل هذه النسبة بيانات خط الأساس، وسيراقَب في ضوئها التقدم المحرز في الأعوام المقبلة.

الهدف الاستراتيجي الرابع: تقديم دعم لعائلات المفقودين والعائلات التي تشتتت

ينفذ 18 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية استبيانات عن مدى رضا المستفيدين. وزادت هذه النسبة بمقدار 7 في المائة عن بيانات خط الأساس.

العامل الداعم الأول: مشاركة الأشخاص المتضررين في إعداد خدمات إعادة الروابط العائلية

يسعى 14 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية بنشاط إلى التماس آراء الأشخاص المتضررين، وتأخذها بعين الاعتبار في عملية صنع القرار من أجل تحسين السياسات والممارسات في برامج إعادة الروابط العائلية. وزادت هذه النسبة بمقدار طفيف عن بيانات خط الأساس.

العامل الداعم الثاني (أ): تعزيز قدرات إعادة الروابط العائلية

تُقاس قدرات شبكة الروابط العائلية في مجال إعادة الروابط العائلية من خلال نتائج سجلات أداء أنشطة إعادة الروابط العائلية، حيث تُحسب النقاط على مقياس من 1 إلى 4. والنتيجة العالمية هي 3.0. وظل هذا الرقم مستقراً ومتسقاً مع بيانات خط الأساس ويُظهر تحسناً طفيفاً.

العامل الداعم الثاني (ب): الاستجابة لحالات الطوارئ

64 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية مستعدة جزئياً للاستجابة لاحتياجات إعادة الروابط العائلية في حالات الطوارئ، و7 في المائة منها على أتم استعداد. وظلت هاتان النسبتان مستقرتان ومتسقتان مع بيانات خط الأساس وتُظهران تحسناً طفيفاً.

العامل الداعم الثالث: حماية الأفراد عن طريق حماية بياناتهم الشخصية

يبدي 19 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية مستوى متوسطاً من الامتثال لمدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية والقوانين المعمول بها، وتحقق نسبة 5 في المائة مستوى عالياً من الامتثال، وهي التي تلبي متطلبات مؤشرات الرصد الرئيسية كافة. وزادت هاتان النسبتان عن بيانات خط الأساس.

العامل الداعم الرابع: التواصل بشأن خدمات إعادة الروابط العائلية والترويج لها

اتّخذ 36 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية تدابير هامة لتعزيز الترويج لخدمات إعادة الروابط العائلية والتعريف بها. وظلت هذه النسبة مستقرة ومتسقة مع بيانات خط الأساس.

العامل الداعم الخامس: الحشد والشراكات مع الأطراف الفاعلة الأخرى

[4] وُضعت معايير عالمية لجودة تقديم خدمات البحث عن المفقودين على امتداد أربعة أطر زمنية، ويتعين على شبكة الروابط العائلية السعي للالتزام بتلك الأطر الزمنية عند تقديمها خدمات البحث عن المفقودين.

أبرم 39 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية شراكات فعالة تسهم في تحسين خدمات إعادة الروابط العائلية وإمكانية الحصول عليها وقدراتها. وزادت هذه النسبة بمقدار 12 في المائة عن بيانات خط الأساس.

العامل الداعم السادس: التركيز على احتياجات إعادة الروابط العائلية في سياق الهجرة

يقدم 28 في المائة من الجمعيات الوطنية وبعثات/مكاتب بعثات اللجنة الدولية بانتظام مجموعة من خدمات إعادة الروابط العائلية إلى المهاجرين. وظلت هذه النسبة مستقرة ومتسقة مع بيانات خط الأساس.

أولويات لمواصلة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية

رغم إحراز تقدم في تنفيذ بعض جوانب استراتيجية إعادة الروابط العائلية، فثمة ضرورة لبذل مزيد من الجهود الجادة للتركيز على العوامل الداعمة الرئيسية للاستراتيجية؛ وهي تعزيز قدرات إعادة الروابط العائلية، والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها، وحماية البيانات. وقد حدد الفريق المعني بتنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية هذه العوامل الداعمة بوصفها أولويات للأعوام القادمة، وسيستثمر الوقت والموارد للعمل عليها.

وتُدرَج هذه الأولويات كذلك في خطط العمل الإقليمية لمناطق أفريقيا، والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوراسيا، والشرق الأدنى والأوسط. ومن جانبه سيواصل الفريق المعني بتطبيق مدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية دعم شبكة الروابط العائلية، عبر تعزيز امتثالها لمتطلبات حماية البيانات من خلال خطة عمل مخصصة لهذا الغرض. وسيواصل منبر قيادات إعادة الروابط العائلية تولي مهمة التوجيه الاستراتيجي لتنفيذ الاستراتيجية، ويشمل ذلك مواصلة معالجة قضايا تعزيز قدرات إعادة الروابط العائلية وحشد الموارد لشبكة الروابط العائلية، وبذل جهود الدبلوماسية الإنسانية المتعلقة بإعادة الروابط العائلية.

وسيُرفع تقرير مرحلي شامل عن تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بحماية البيانات في مجال إعادة الروابط العائلية إلى مجلس المندوبين لعام 2024، تماشياً مع ما ينص عليه القرار 6 لمجلس المندوبين لعام 2019.

4) الآثار المترتبة على الموارد

باعتماد قرار تمديد استراتيجية الروابط العائلية إلى عام 2030، تجدد مكونات الحركة تأكيد التزامها بتخصيص الموارد، في نطاق قدراتها واحتياجاتها العملياتية، من أجل تنفيذ التدابير الواردة في الاستراتيجية. وسيعتمد تنفيذ هذه التدابير وتخصيص موارد لها على البرامج والأنشطة الحالية في مجال إعادة الروابط العائلية لدى كل مكون من مكونات الحركة، مع التأكيد على أهمية المضي قدُماً بالجهود الجماعية الرامية إلى زيادة هذه البرامج والأنشطة.

كما يدعو القرار المقترح كل مكوّن من مكونات الحركة إلى دعم جهود المكونات الأخرى لتنفيذ الاستراتيجية، ويشمل ذلك أيضاً تعزيز بناء شراكات مستدامة، بما في ذلك بين الجمعيات الوطنية، لكي تتمكن من مساندة بعضها بعضاً في تعزيز قدرات إعادة الروابط العائلية.

5) التنفيذ والرصد

تضطلع جميع مكونات الحركة بتنفيذ القرار وفق أدوار ومسؤوليات كل منها، المنصوص عليها في خطة تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025. وستتولى تنفيذ التدابير الواردة في الاستراتيجية في إطار استراتيجياتها وخططها التنظيمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

تساهم جميع مكونات الحركة في رصد تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية عبر المشاركة في استبيان الرصد والتقييم الذي أعده الفريق المعني بتنفيذ الاستراتيجية.

ستُرفع تقارير بشأن التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية إلى أعضاء مجلس المندوبين لعام 2028.

6) الاستنتاجات والتوصيات

سيظل لدى الحركة مهمة ورؤية راسختان تؤهلانها للاستجابة بكفاءة وفعالية للحيلولة دون تشتت شمل العائلات وفقدان الأشخاص، والحفاظ على الروابط العائلية وإعادتها ولمّ شمل العائلات، والكشف عن مصير المفقودين ومكانهم، ودعم العائلات التي تركوها وراءهم عبر تلبية احتياجاتها.

وبتمديد استراتيجية إعادة الروابط العائلية إلى عام 2030، وبالتأكيد على استمرار صلاحية وأهمية مضمون الاستراتيجية، فإن القرار المقترح يمهد الطريق أمام مواصلة تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والعوامل الداعمة التي حددتها الحركة في استراتيجية إعادة الروابط العائلية للفترة 2020-2025.